

قصة سهم (الجزء الثاني)

2021/2/28

لم تنته الإثارة في قصة سهم جيم ستوب، فقد تراجع سعر السهم بشكل مضطرب بعد أن وصل ذروته يوم 27 كانون ثاني 2021 عندما أغلق عند 347.51 دولار، واستمر في الهبوط حتى وصل 40.59 دولار يوم 19 شباط الحالي، ثم ارتفع إلى 44.97 دولار يوم 23 شباط قبل أن يقفز فجأة إلى 99.71 دولار في اليوم التالي (أي أكثر من 120% خلال يوم واحد). فهل سينكرر سيناريو شهر كانون الثاني الماضي؟

لقد أثارت هذه القصة جدلاً واسعاً وطرحت مجموعة من التساؤلات والتكهنات التي لا زالت تتفاعل على وسائل الإعلام. كيف تمكنت مجموعة من المستثمرين غير المحترفين أن تقود حالة حمى شراء على السهم وترفع سعره بأكثر من 1900% خلال أقل من شهر واحد؟ كيف استطاعت مجموعة من المستثمرين الصغار أن تكبّد صناديق التحوط الضخمة خسائر بمليارات الدولارات؟ هل كان هناك تلاعب؟ وهل هناك حاجة لحماية صغار المساهمين من المستثمرين الكبار ومنصات التداول؟ من هم أبرز الرابحين والخاسرين في هذا النشاط المحموم؟

لقد تم تصوير ما حدث على أنه حرب بين مجموعة من الهواة على مواقع التواصل الاجتماعي والمحترفين من صناديق التحوط، وأشارت بعض الصحف إلى أن أسواق المال الأمريكية شهدت انتفاضة الصغار في وجه أباطرة وول ستريت، ووصفت ما حدث بأنه معركة استنزاف بين جيل جديد من المستثمرين الهواة وبين اللاعبين الكبار. بل أن بعض وسائل الإعلام تحدّثت عن "تمرد" على النظام المالي، ووصفها الكثيرون بأنها استكمال لحركة "احتلوا وول ستريت" التي حدثت قبل حوالي عشر سنوات، والتي كانت تحتج على حقيقة أن الصغار لا يستطيعون المشاركة في السوق المالي. وادعى بعض المعلقين أن المستثمرين الصغار استطاعوا أن يوجّهوا إهانة بالغة لصناديق التحوط الكبيرة، ونجحوا هذه المرة في الوصول إلى النظام من الداخل، وحققوا ما لم تستطع حركة "احتلوا وول ستريت" أن تحققه. بالمقابل، كان هناك من نعت ما جرى بالمراهنات الرعناء والتلاعب بالأسواق داعياً لسنّ تشريعات تمنع حدوثها.

لا شك أن ما حدث في سهم جيم ستوب لم يكن أمراً عادياً، بل كان ظاهرة غير مسبوقه تتمثل في جيل جديد من المستثمرين الشباب الذين يعتمدون على تكنولوجيا حديثة وتطبيقات متطورة، وينسّقون فيما بينهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ويقومون بالتداول عبر الهاتف الجوال ومن خلال منصات التداول الالكترونية. هؤلاء المستثمرين الجدد أكثر جرأة في اتخاذ القرارات ومتابعة حركة الأسواق باستمرار. لم يكن بإمكان أي من هؤلاء المستثمرين الصغار أن يؤثر بمفرده في سعر السهم، ولكنهم عندما تجمعوا ونسّقوا فيما بينهم أصبحوا يشكلون قوة لا يستهان بها، وأصبح تأثيرهم هائلاً. هذا هو المثير في الموضوع.

لسنوات طويلة، كان المستثمرون الصغار مهمّشين، وكانت صناديق التحوط تسيطر على السوق المالي. ولكن ما حدث هذه المرة يشير إلى ما يبدو أنه تغيير رئيسي في هذه المعادلة. هناك لاعبون جدد لا يمكن التقليل من قوتهم وتأثيرهم،

هؤلاء هم المستثمرين الصغار الذين أظهروا أنهم يرغبون بكسر نفوذ الحيتان في وول ستريت. كانت وسائل التواصل الاجتماعي هي الأداة الرئيسية للتنسيق بينهم، وكان سهم جيم ستوب هو البؤرة التي تم فيها استعراض هذه القوة الجديدة. وقد شجعهم النجاح في ذلك على الانتقال إلى شركات أخرى من التي كان يتم بيع أسهمها على المكشوف، مثل شركة إم. سي لدور العرض السينمائي وبلانك بيرري للهواتف الذكية ونوكيا لمعدات الاتصالات وأمريكان إيرلاينز وغيرها، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها بشكل مبالغ فيه. فعلى سبيل المثال، ارتفع سهم شركة ايه ام سي لدور السينما من 2.01 دولار في بداية العام حتى وصل 19.90 دولار يوم 27 كانون ثاني (أي أكثر من تسعة أضعاف)، قبل أن يبدأ بالانخفاض إلى 5.50 دولار يوم 9 شباط ثم يعاود الارتفاع إلى 9.09 دولار يوم 24 شباط.

كان من الواضح أن ما يتبلور هو فقاعات مضاربة، لم يكن هناك أي تغيير جوهري في أساسيات الشركات المذكورة يبرر الارتفاع الحاد في أسعار أسهمها. وعندما انفجرت تلك الفقاعات، أسفرت عن خسائر بمليارات الدولارات. وكان البائعون على المكشوف، ومعظمهم صناديق التحوط، أكبر الخاسرين بعد أن اضطروا للشراء بأسعار عالية جدا لإغلاق مراكزهم، ولكن كثيرا من المستثمرين الصغار الذين دخلوا السوق وراء وهم الربح تكبدوا خسائر ضخمة أيضاً، خصوصا الذين دخلوا في وقت متأخر واشتروا عند أسعار مرتفعة أو الذين بقوا محتفظين بالسهم لفترة أطول مما ينبغي.

وقد أثار ذلك أسئلة عديدة حول دور وسائل التواصل الاجتماعي، مثل منتدى رهانات وول ستريت على موقع ريديت التي زادت شعبيتها كثيرا خلال الفترة الماضية، وغيرها من وسائل التواصل التي شهدت حملات مشابهة، مثل فيسبوك وتويتير وحتى يوتيوب. وتساءل الكثيرون عن الدور الذي لعبته هذه المنتديات والمواقع في تغذية حمى الشراء وموجات ارتفاع الأسعار، وهل كان هذا الدور إيجابياً خلال هذه الأزمة. وقد اتهم البعض وسائل التواصل الاجتماعي بأنها ساهمت في خلق فقاعات وهمية، ملمحين إلى أن العديد من المستثمرين الأفراد ما كانوا ليفكروا في الاستثمار في أسهم تلك الشركات لولا إلحاح حملات وسائط التواصل الاجتماعي، مما كبد الكثيرين منهم خسائر لم يكونوا مدركين لها. بل أن البعض، مثل بيل جيت، أظهر قلقاً من الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي وانعكاسات ذلك على سوق الأسهم، مشيراً إلى أن السوق المالي أصبح شبيهاً بكازينو للقمار، على حد تعبيره، معرباً عن اعتقاده بضرورة وضع قيود على بعض الأنشطة حتى لا يتحول النظام المالي إلى تكهنات ومضاربات محضة؛ فالاستثمار ليس لعبة ومقاومة ولكنه نشاط اقتصادي حيوي ومحفز للنمو الاقتصادي.

كما أثار ذلك أيضاً تساؤلاً حول منصات التداول التي اتهمها البعض بأنها تحاول حماية صناديق التحوط. وقد تعرضت منصة روبن هود بالذات لانتقادات كثيرة، خصوصاً عندما أوقفت مؤقتاً شراء المتعاملين بأسهم جيم ستوب (وغيرها) بدعوى التذبذب الشديد في سعر السهم، وتم اتهامها بأنها تقف إلى جانب الصناديق الكبيرة، وأنها تزودهم بمعلومات عن المستثمرين الصغار وتجنّي من وراء ذلك أرباحاً طائلة.

هل انتهت قصة سهم جيم ستوب؟ لا أحد يعرف، فقد أشعل السهم إشارات حمراء كثيرة وأثار مخاوف عديدة واتهامات متبادلة ودعوات للإصلاح، ولكن السؤال الذي يتردد في أذهان الكثيرين هو: هل ستتمو هذه الحركة الجديدة، حركة

المستثمرين الصغار من رواد رهانات وول ستريت، أم أنها ستخبو بعد فترة وجيزة كما خبت حركة "احتلوا وول ستريت"
قبل عشر سنوات؟ هذا السؤال هو الذي سيحدّد نهاية القصة.